كتاب

مسائل الإمام أحمد

﴿ عالم الأمة ومحيي السنة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ﴾

(رضي الله تعالى عنه)

تأليف

أبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ٢٠٢-٢٧٥

الحافظ صاحب السنن

ومقدمة تصدير التعريف به

بقلم

السيد محمد رشيد رضا

دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

التعريف بكتاب مسائل الامام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد والشكر، ثم لمحمد رسولك خاتم النبيين الذي بلغنا عنك، فصل اللهم عليه وعلى آله وصحابته، المبلغين عنه ما آتيته من كتابك وحكمتك، وعلى أتباعهم الحافظين عنهم ما بلغوا من بيانه وسننه، وجميع الناشرين للعلم والعاملين به، وسلم تسليما

أما بعد فهذه أثارة من علم حافظ الملة، وإمام الائمة، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، كانت من مخبآت الخزائن، فاستخرجها منها بعض الاعوان على الخير، لنشرها على الامة بنعمة الطبع

كان أكبر همّ الامام احمد (رحمه الله تعالى) وجل عنايته مصروفا إلى رواية الحديث وتقدر جاله تلقينا وتصنيفا. وإلى حفظ السنة النبوية المتبعة المأثورة بالعلم والعمل، على الهدي الذي كان عليه الصحابة والتابعون وصلحاء السلف، وما كان يريد أن يكون ذا مذهب في الفقه يدون ويتبع رأيه فيه، لانه ما كان يبيح لأحد أن يقلده ولا أن يقلد غيره في فهمه ورأيه، وإنما كان يدعو الناس إلى الاتباع، وينهاهم عن الابتداع، حتى إنه كان يتحامى القياس ويرغب عنه، وقد روي عنه أنه قال سألت الشافعي عن هذا القياس فقال: هو كلحم الميتة يباح للضرورة ـ أو قال كلمة بمعنى يباح ـ الشك من الكاتب ـ ولذلك كتب الحديث والآثار والسنة وصفة الصلاة والرد على المبتدعة، ولم يصنف شيئا في الفقه، ومن ثم قال الامام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتاب الاحكام انه لم يذكر فيه خلاف الامام أحمد لانه كان محدثا لا فقيها

والحق ان الامام أحمد كان محدثا فقيها يرجع اليه العلماء فيما يشكل عليهم

من مسائل الفقه كما يرجعون اليه فيما يشكل عليهم من روايات الاحاديث ورواتها ، ليعلموا ما يصلح وما لا يصلح للعمل به منها ، وكان يجيب السائلين ولكنه ما كان يحب أن ينقل عنه ولا عن غيره شيء في الفقه إلا الحديث والسنن ، وتفنيد المحدثات والبدع

قال صاحبه أبو الحسن احمد بن الحسن الترمذي - وهو من شيوخ البخاري عنه - أي عن احمد - سألت أباعبدالله فقلت له: أكتب كتبَ الشافعي ؟ فقال: ما أقل ما يحتاج صاحب الحديث اليه . وقال صاحبه عبدالملك بن عبدالحميد الميموني الرقي أبو الحسن : سألت أباعبدالله عن مسائل فكتبتها فقال: أيش تكتب يا أبا الحسن؟ فلولا الحياء منك ما تركتك تكتبها وانه عليّ لشديد ، والحديث أحب إلي منها. قلت : إنما تطيب نفسي في الحمل عنك ، إنك تعلم انه منذ مضى رسول الله ﷺ قد لزم أصحابه قوم ، ثم لم يزل يكون للرجل أصحاب يلزمون ويكتبون ، قال: من كتب؟ قلت : قال أبو هريرة : وكان عبدالله بن عمرو يكتب ولم أكتب فحفظ وضيعت . فقال لي : فهذا الحديث ، فقلت له: فما المسائل إلا حديث ومن الحديث تشتق. قال لي: أعلم أن الحديث نفسه لم يكتبه القوم ، قال : لا ، لمن يكتبون؟ قال: لا إنما كانوا يحفظون ويكتبون السنن إلا الواحد بعد الواحد الشيء اليسير منه ، فأما هذه المسائل تدون وتكتب في الدفاتر فاست أعرف فيها شيئا ، وإنما هو رأي لعله قد يدعه غداً ينتقل عنه إلى غيره . ثم قال لي : انظر إلى سفيان ومالك حين أخرجا ووضعا الكتب والمسائل كم فيها من الخطأ؟ وإنما هو رأي ، يرى اليوم شيئا وينتقل عنه والرأي قد يخطيء . فاذا صار إلى هذا الموضع دار هذا الكلام بيني وبينه غير مرة اهـ

أقول ذكر هذا عنه القاضي أبو الحسن محمد بن القاضي أبي يعلى الكبير في مختصر (طبقات الحنابلة) وقال قبله في ترجمة الميموني هذا: وعنده عن أبي عبد الله مسائل في ستة عشر جزءاً ، وجزأين كبيرين بخط جليل مائة ورقة إن شاء الله تعالى أو نحو

ذلك، لم يسمعه منه أحد غيري فيما علمت من مسائل لم يشركه فيها أحد، كبار جياد، تجوز الحد في عظمها وقدرها وجلالتها. اهـ بحروفه ص١٥٦ من الطبقات

وهكذا كان يسأل الامام أصحابه وغيرهم عما يعرض لهم من المسائل لأن إمامة العلم ورياسته قد انتهت اليه في بغداد عاصمة الخلافة وكعبة العلم، فأما أهل الرواية كالميموني فكانوا يروون عنه هذه المسائل ومنهم صاحبه أبو داود في المسائل المجموعة في هذا الكتاب، وأما سائر الناس فكانوا يعملون بما يقوله ويفتي به، وإفتاء العامي فيما يعرض له واجب على أولي العلم. ولكن أحمد كان ينهى أن يتخذ فهمه دينا يقلد فيه، وكذا سائر الأئمة كما صرح به الامام المزني عن الشافعي في أول مختصره وانه كتبه لاجل النظر فيه أي مساعدة على فتح باب الفهم، وان الشافعي نهى عن تقليده فيه، وإنما يعمل الناظر في العلم بما يقوم الدليل عنده على صحته، وقد بكى مالك في مرض موته، اذ بلغه ان الناس يعملون بقوله لذاته، مع انه قد يرجع هو عنه

ولما دون أتباء الفقه على مذهبه جمعوا ما وصل اليهم من المسائل المجموعة والروايات المتفرقة ووضعوها في أبوابها، ومن أجل هذا تجد الروايات والاقوال عنه كثيرة مختلفة، وقد وضعوا للاختلاف فيها وترجيح بعضها على بعض قواعد، ولو كان هو المدون للفقه لما احتاجوا إلى ذلك، لانه كان يكون عند الكتابة يدون ما يرى أنه الحكم، أو يذكر في المسألة وجهين على الاكثر، ووضعوا اصطلاحا لألفاظه المختلفة في التعبير عما يراه وعما لا يراه في المسألة كقوله: لا ينبغي، لا يعجبني، لا يصلح، أستقبحه، هو قبيح، أكرهه، لا أحبه، هذا أقبح أو أشد. وفي مقابله: أحب كذا، يعجبني، هو أعجب إلي، هذا حسن أو أحسن، وقد بين هذا وذاك العلامة ابن مفلح في فاتحة كتابه (الفروع) وانما كان يقول هذا حتى لا يكون جازما بأنه هو حكم الله تعالى، وما كان يخطر ببال أحدهم أن الناس سيتركون ما صح من السنة والحديث تقديما لاقوالهم عليها، هذا ما كانوا يخافون من كتابة الفقه، وليس فيما عداه الا النفع للامة والإعانة على العلم، وفتح أبواب الفهم، فجزاهم الله خير الجزاء.

لا أعلم أن شيئا من المسائل التي نقلها عن الامام راو واحد رويت عمن سأله عنها ودونت في زمن راويها إلا هذه المسائل التي رواها عنه أشهر أصحابه (أبوداود) سليمان بن الاشعث السجستاني صاحب السنن المشهورة ، فان النسخة المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق قد سمعت وكتبت في سنة ٢٦٦ للهجرة وكانت وفاته سنة ٢٧٥، فهي قد كتبت في عصره ، ومن العجب أن علماء المذهب لم يعتنوا بها بعد ذلك بما ينبغي لمثلها من الرواية والشرح حتى ان صاحب مختصر الطبقات لم يذكرها في ترجمته ، ولم نجد لها ذكراً في كتاب كشف الظنون ولا في فهرس المكتبة المصرية الكبرى وان ما فيها من الفقه لهو من أصح ما يعزى إلى أحمد أو أصحه لانه كتب بلفظه في عصره ، ولا يستغنى عنه بغيره

لهذا نعد من حسنات هذا العصر عصر تجديد العلم ونشر كتب السلف بالطبع أن وفق الله تعالى الشيخ ابراهيم بن حمد الصنيع السلفي النجدي أحد كرام تجار جدة لطبع هذا الكتاب بعد العثور على نسخة المدينة المنورة واستنساخها ، وأن أشار عليه بعض أهل المعرفة والرأي أن يكلف الاستاذ الامين المدقق عالم الشام الشيخ محمد بهجة البيطار معارضتها على نسخة المكتبة الظاهرية وتصحيحها بالمقابلة عليها ، وقد تبرع الاستاذ بهذا العمل الشاق وجرى فيه على الطريق الوعر بأن أحصى كل مارأى من الاختلاف بين النسختين وأثبت في حواشي النسخة المدنية التي جعلت هي الاصل للطبع ما يخالفها في النسخة الظاهرية من تحريف وتصحيف وزيادة ونقصان وهو كثير جداً ، وترى بيان هذا بقلمه في آخر الكتاب

وكان من سوء الحظ أن نسخة المدينة كثيرة الغلط حتى ان منه ماهو تحريف أو تصحيف ظاهر لايحتمل الصواب ، وان النسخة الظاهرية تخالفها في أكثره إلى الصحيح كما صرحت به في بعض تعليقاتي عليه ، ومثل هذا الاختلاف لا يصح أن يجعل اختلاف رواية ولا اختلاف فهم ، وقد كتب الاستاذ رأيه في بعض الخطأ

اللفظي والمعنوي في الكتاب ، ومنه اختلاف قولي الامام في المسألة الواحدة ، ونصح لمريد طبع الكتاب أن يطبعه في مطبعة دار المنار بمصر ، وأن يكلفني ما لا يكلَّف مثله صاحب مطبعة من النظر في المشكلات المعنوية والمسائل الخفية ، وضبط الروايات وأسماء الرجال المشتبهة ، والتي لا تعرف لما وقع فيها من التحريف ، وكتب في ذلك جدولا فيه عشرات من هذه المسائل ، وقد أرسل إلي هذا الجدول بعد الاتفاق مع مدير المطبعة على شروط الطبع ، ومنها أن يكون تصحيح المطبعة على الاصل المرسل تحت إشرافي ومراجعتي

وقد قمت ولله الحمد بأكثر مما كلفته من تصحيح المسائل المشكلة والخفية وأسماء الرجال التي أحصاها الاستاذ ابن البيطار ، ومنها ما كتبت له حواشي وضعت اسمي في آخرها أو أولها ، وربما ترك ذكر الاسم أو سقط من بعضها ، ومنها ما لم أضع له حاشية لئلا تكثر الحواشي بغير فائدة ، ولم يكن من الممكن بيان جميع المسائل الخفية في الاصل وهي صحيحة مع كثرتها إلا بشرح مطول لها يكون أضعاف الاصل في حجمه ، فان هذه المسائل لم يقصد بشيء منها أن تكون بيانا تاما لمسألة فقهية أو اعتقادية أو حديث أو تاريخ راو لأجل تلقينها لطلاب العلم أو المستفتين ، وإنما هي إشارات وجيزة من حافظ عليم إلى مشكلات عنده لامام أعلم منه ، فيكفيه أن يشير اليها بلفظ مفرد أو جملة وجيزة تامة أو غير تامة ، ويقنعه من الجواب عليها مثل ذلك ، فمن لم يكن على علم بموضوع المسألة من هذا النوع فلعله لا يفهم السؤال والجواب ، وناهيك بالسؤال عن حديث بذكر كلمة منه ولو في بعض رواياته ، أو بذكر أحد رواته باسمه أو لقبه أو كنيته ، على ما في هذه الأعلام من الاشتراك والاشتباه ، ثم ناهيك بالجواب عنه بكلمة مبهمة أو اسم آخر ، وغير ذلك مما كان معروفا عند السائل والمسئول ، وأشباه هذا مما تكرر في هذه المسائل ، ولو ضربت له الامثال هنا لأطلت في غير طائل

عرفت كثيرا من التحريف والتصحيف لاسماء رجال الحديث في احدى النسختين أو كلتيهما بشهرتهم وكثرة مرور أسمائهم علي، على ضعف حفظي وذكري للاعلام كالارقام، وشككت في بعضها فراجعت عما أحاله علي الاستاذ ابن البيطار من المشكوك فيه فصححته، بل قمت بأكثر مما عهد إلي من التصحيح بقدر الامكان، كما قام هو بأكثر مما عهد اليه أيضا، فنسأل الله أن يثيبنا على هذه الخدمة

ولو نقلت نسخة المكتبة الظاهرية بالتصوير الشمسي أو كتبت عنها نسخة وصححت عليها وكلفنا الطبع عنها مع معارضتها على النسخة المدنية لما تعبنا عشر هذا التعب في تصحيحها، ولما زادت حواشيها على عشر هذه الحواشي، ولجاء المطبوع أصح وأظهر في القراءة وأقرب إلى الفهم، لعدم الحاجة الى الحواشي عند القراءة الا قليلا، ومن ذا الذي كان يعلم هذا الفرق كله بين النسختين، فيخبر مريد طبع الكتاب به ويقترح عليه العمل به

أما أنا فلم أقرأ شيئا من النسخة المخطوطة التي أرسلت الى مطبعة المنار لانني لم أكلف قراءة الاصل ولم أشعر بالحاجة اليه بعد العلم بتصحيح الثقة الامين الاستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار له بالصفة التي يعرفها القراء مما وصفه لهم، وانما كنت أنظر فيما جمع منه في المطبعة للاشراف على تصحيح مصححها، وللنظر فيما عهده الي من « مشكلاتها الفقهية والحديثية وأسماء الرواة » ولم أفطن لفضل النسخة الظاهرية على المدنية الا بعد طبع كراسات منه، وأظن أن ما وقع لي من هذا مثل الذي وقع للاستاذ ابن البيطار في معارضة النسختين، وما كان له ولا لي أن نتصرف في الاصل المدني فنصحح ما نظن ولا ما نجزم بأنه خطأ فيه، لاحتمال خطأ الظن في الاول، ولعدم ثقة جميع القراء بصحة ما نجزم به الا أن نبين الاصل المصحح والدليل على أن ما جزمنا به هو الصواب، وهذا لا يكون الا بالتوسع في هذه الحواشي وجعلها سفراً كبيراً وهو ما لم نكلفه، على ما يقتضيه من التعب الكثير، والزمن الطويل، وأنا أقر بأنني لست أهلا للاضطلاع به، في أقل من سنة كاملة أخصه بها بيد أني أقول: إن ما قمنا به من خدمة هذا الكتاب هو الممكن الذي أطقناه،

وهو قد أظهر لمحبي العلم والمشتغلين بفقه الامام أحمد وبعلوم الحديث نسخة منه جامعة لكل ما في النسختين المخطوطتين اللتين لم يوجد منه غيرهما ، مع زيادات من البيان والتصحيح لا يستغني عنهما ، فاذا قدره علماء الحنابلة وعلماء الحديث قدره ، وأحبوا إكمال فائدته بما ينتفع به جميع القارئين له ، فلينتدب بعضهم الى شرحه ، وإن شرح القسم الخاص بالحديث ورجاله ليسير على المشتغلين به من اخواننا علماء الهند ، وأما القسم الفقهي فلا يستطيعه الا فقيه حنبلي ضليع ، وما أعرف أحداً جامعا بين الامرين ، فان وجد فهو قليل لا كثير

ويتوقف الفهم التام لهذا الكتاب في جميع مسائله على معرفة اللغة العربية لعلماء بغداد في عصر الامام أحمد (رحمه الله تعالى) فقد كتبت بلغة النطق لا بلغة التصنيف والفرق بينهما قليل ، فمنه عدم التزام حركات الاعراب ، ومنه استعمال مفردات غير عربية الاصل ، وهي قليلة جدا ، وقد نبه الاستاذ ابن البيطار لبعضها في حواشيه وزدت عليه في ذلك ، وارجعت بعضها الى أصل عربي كالوقوف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة ، ثم رأيت هذا يكثر في أثناء الكلام بدون وقف ، ولا ترى مثل هذا في مصنفات الامام أحمد التي كتبها ، كيف وقد شهد له الامام الشافعي (رحمهما الله تعالى) بامامة اللغة كامامة الدين وناهيك بشهادة الشافعي

قال الربيع بن سليمان : قال الشافعي (رض) أحمد امام في ثمان خصال : امام في الحديث ، امام في الفقه ، امام في اللغة ، امام في القرآن ، امام في الفقر ، امام في الزهد ، امام في الورع ، امام في السنة . اهـ من طبقات الحنابلة

وجملة القول ان هذا الكتاب قد جمع من فقه الامام أحمد وعلمه بالحديث ورجاله ما يعد من بقايا المآثر ، وأعلاق الذخائر ، التي تركها الاوائل للأواخر ، فنسأل الله تعالى أن ينفع بها ، ويحسن جزاء من رواها ومن نسخها ومن صححها ومن طبعها ، انه لا يضيع أجر من أحسن عملا ، آمين

وكتبه منشيء المنار الاسلامي
محمد رشيد رضا